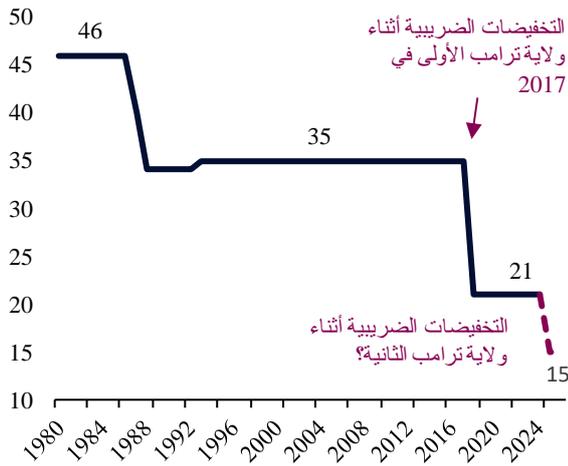


التداعيات الاقتصادية للنسخة الثانية من سياسة "أمريكا أولاً"

أخرى، يدعم ترامب إلغاء القيود التنظيمية والحد من البيروقراطية في القطاعات الرئيسية، وخفض الضرائب على الشركات والأسر، وزيادة الاستثمارات العامة وتقديم إعانات لقطاعي التصنيع المحلي والدفاع، واتخاذ موقف حمائي للغاية في التعامل مع التجارة الخارجية.

ولكن من وجهة نظرنا، من المهم الفصل بين خطابه والحقائق على أرض الواقع وعملية صنع القرارات الفعلية. فيما يتعلق بالنسخة الثانية من سياسة "أمريكا أولاً"، فإن الفصل بين هذه العناصر أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالموضوعات المهمة مثل السياسات المالية، والتجارة الخارجية، والهجرة.

تطور ضريبة دخل الشركات الأمريكية
(2026-1980، %)



المصدر: هيفر، دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، تحليلات QNB

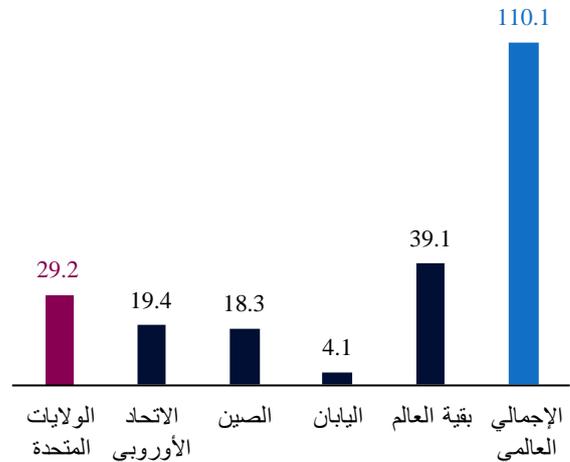
أولاً، على المستوى المالي، يبدو ترامب ملتزماً بالفعل بمزيج من التخفيضات الضريبية والمبادرات المبتكرة لتحسين الإنفاق. خلال حملته الانتخابية، اقترح ترامب خفض الضرائب على الشركات من 21% إلى 15%، مما يؤكد التزامه بالاستراتيجية التي حقق من خلالها نتائج في ولايته الأولى كرئيس. وتجدر الإشارة إلى أنه من المرجح أن يتم تحت رئاسته أيضاً تمديد تخفيضات ضرائب الأفراد التي وافق عليها في عام 2017، والتي من المقرر أن تنتهي في نهاية عام 2025. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير المالية مجتمعة إلى خفض الدخل الحكومي بمقدار 3 تريليون دولار أمريكي إلى 4 تريليون دولار أمريكي.

ومن أجل تحقيق التوازن حيال هذا الانخفاض في الدخل، يقترح ترامب خطة كفاءة حكومية طموحة لخفض الإنفاق المالي بما يصل إلى 2 تريليون دولار أمريكي. وسوف يتم تنفيذ هذه المبادرة من

كانت الانتخابات الأمريكية على رأس الأجندة العالمية. ورغم أنها تعتبر حدثاً محلياً، إلا أن السياسات الداخلية الأمريكية تخلف تأثيراً عالمياً وسوف تحدد وتيرة نمو الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الأربع المقبلة.

في الواقع، من المعروف على نطاق واسع أن الاقتصاد الأمريكي لا يشكل أهمية بالغة لتحقيق الازدهار الأمريكي طويل الأمد فحسب، بل إنه يلعب أيضاً دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار العالمي. ويستفيد العالم، بشكل مباشر أو غير مباشر، من البنية الأساسية الواسعة للسوق الأمريكية، ونظامها المالي العميق، وأطرها التنظيمية القوية. ومع التوقعات ببلوغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة 29.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، من إجمالي 110.1 تريليون دولار أمريكي للاقتصاد العالمي، فإن الولايات المتحدة تعمل على نطاق لا مثيل له في القوى الاقتصادية الأخرى.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المتوقع بالدولار الأمريكي
لعام 2024
(مليار دولار أمريكي)



المصادر: هيفر، صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

ومن هذا المنطلق، يجب أن نفهم تداعيات الانتخابات الأمريكية على الاقتصاد العالمي، خاصة وأن الرئيس المنتخب دونالد جيه ترامب لديه أجندة اقتصادية شاملة.

بعد أن شغل منصب الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة في الفترة 2017-2021، لا يعتبر ترامب حديث عهد بالرئاسة. ولذلك فإن أجندته الاقتصادية معروفة جيداً للمستثمرين والمحليلين. تؤيد أجندة ترامب الاقتصادية، التي تركز على شعاري "لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى" و"أميركا أولاً"، الأعمال التجارية، وتدفعات رؤوس الأموال، والتجارة، والتصنيع المحلي. بعبارة

مهمة لخلق الزخم لأجندة إعادة عمليات التصنيع إلى البر الأمريكي والنهوض بقطاع التصنيع الأمريكي من جديد .

ثالثاً، فيما يتعلق بالهجرة، من المتوقع أن يخفف ترامب من لهجته ويتبنى موقفاً واقعياً أكثر الآن بعد انتهاء الحملة. وخلال الحملة، اقترح ترامب ليس فقط الترحيل الجماعي لحوالي 15 إلى 20 مليون مهاجر غير شرعي، بل أيضاً تقييد تدفق المهاجرين الشرعيين من حاملي التأشيرات. وهذا من شأنه أن يساهم في تشديد ظروف العمل، وخاصة في مجال العمل بنظام الساعة في الوظائف ذات الأجور المنخفضة. ولكن نظراً لأهمية نمو المعروض الإضافي من العمالة في قطاع الخدمات والأفاق الإيجابية للتركيبة السكانية الأكثر ملاءمة للاقتصاد الأمريكي، فإننا لا نتوقع تنفيذ هذه التدابير. بل من المرجح أن يأتي ترامب بنهج يخفف من ضوابط الفحص الأكثر صرامة للمهاجرين الشرعيين والترحيل المحدود والمستهدف لفئات محددة لا يتم دمجها بشكل جيد في الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي، فإن التأثير السلبي المحتمل على النمو الناجم عن انخفاض الهجرة وضعف التركيبة السكانية سيكون محدوداً.

بشكل عام، من شأن الولاية الثانية للرئيس ترامب أن تجلب تغييراً كبيراً في الأجندة الاقتصادية الأمريكية، وخاصة في مجالات المالية والتجارة والهجرة. ومع ذلك، بالنظر إليها مجتمعة، فإن الأجندة المقترحة يرجح أن تكون أقل تطرفاً مما تشير إليه وعود الحملة الانتخابية، كما من شأن آفاق النمو في الولايات المتحدة أن تظل إيجابية مع توسع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في الأمد الطويل بنسبة 2.5 إلى 3% سنوياً.

خلال لجنة كفاءة حكومية جديدة من المقرر أن يقودها إيلون ماسك، رجل الأعمال الملياردير المعروف بقدرته الهائلة على إعادة ترتيب سلاسل التوريد لتقليل التكاليف وتسريع وقت التسويق. وإذا نجحت مبادرة ترامب/ماسك، فإن الموقف المالي الجديد سيكون مؤاتياً للقطاع الخاص، مما يحفز المزيد من الاستهلاك والاستثمارات دون خلق ضغوط إضافية على الوضع المالي الحكومي.

ثانياً، فيما يتعلق بالتجارة، من المتوقع أن يعيد ترامب إطلاق أجندته الحمائية. خلال الحملة، اقترح الرئيس المنتخب فرض تعريفات جمركية أعلى بنسبة 10% كحد أدنى على الواردات من بقية دول العالم وبنسبة 60% على الواردات الصينية. وإذا تم تنفيذ هذا الاقتراح بشكل كامل، فمن المرجح أن يخلق صدمة كبيرة في تدفقات التجارة والاستثمار. وقد ترد دول أخرى بالمثل، مما قد يخلق دوامة من سياسات "إفكار الجار" عبر التنافس في خفض قيمة العملات وزيادة التعريفات الجمركية. وسوف يكون هذا سلبياً بالنسبة للمستهلكين على مستوى العالم، حيث سيزيد من التكاليف وسيؤدي إلى انعدام الكفاءة. ومع ذلك، لا نتوقع أن ينفذ ترامب وعوده المتعلقة بأجندته التجارية بالكامل. ونعتقد أن موقفه المتشدد في السياسة التجارية مصمم لزيادة النفوذ في المفاوضات التجارية مع الشركاء والمنافسين الرئيسيين، وخاصة الاتحاد الأوروبي والصين. ويريد ترامب انتزاع تنازلات ثنائية من خلال إلغاء القيود المفروضة على السلع والخدمات الأميركية في الخارج، فضلاً عن تأمين الالتزامات للاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة في الولايات المتحدة. وهذا سيكون مماثلاً لنهج ولايته السابقة، ربما مع التركيز بشكل أكبر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعد

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد - قسم الاقتصاد
+974-4453-4642

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول - قسم الاقتصاد
+974-4453-4643

عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول - قسم الاقتصاد
+974-4453-4647

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصى QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.